الفصل الرابع عشر

التصفية

ترك إسماعيل القسطنطينية فى ١٨ يونيو على يخته الفخم الجديد المحروسة، ووصل إلى الإسكندرية فى ٢٠ منه. وامتزج سروره بنجاحه فى القسطنطينية بضيقه عندما شعر أن أصدقاءه فى المستعمرة الأجنبية لم يظهروا الحماس المناسب لانجازات مثل هذه الرحلة الناجحة. ولم يكن إسماعيل مقتنعًا على الإطلاق بمسئوليته فى إنقاذ البنوك وشركات التجارة بالإسكندرية من الانهيار، ثم استطاعت المحادثات الصريحة بينه وبين ممثلى الدول الغربية أن تغير تفكيره، فأعطى الشركة التجارية ٤٠ ألف جنيه نقدًا، ٢٨٠ ألف جنيه سندات تستهلك فى فترة تتراوح من ٤ – ٦ شهور، وهذا أكثر بكثير مما توقعته الشركة. وسدد لبنك لندن والبحر الأبيض المبالغ التى دفعوها لحليم باشا مضافًا إليها الأرباح التى كان البنك يأمل فيها. وأخذ الجزء الذى لن يباع من قرض الدائرة السنية من بين يدى باستريه والبنك الإنجليزى المصرى ودفع لهم تعويضًا عن نواياهم الطيبة. ووضع الترتيبات التى تخفض الزيادة فى مسحوباتها لدى بنوك الإسكندرية الأخرى.

ومع ذلك كان كثير من الشركات الأوروبية فى مصر قد ساءت أحوالها إلى الحد الذى يستحيل إنقاذها حتى بتصفية أكبر حساباتها. كانت هناك من المبالغات الصريحة فى العمل التجارى، ومن الالتزامات بناء على أوامر شفوية، ومن الاقتراحات والإخطارات الغامضة بحيث إنه عندما حل الوقت لتحقيق الأرباح كان من المستحيل تحديد المبالغ الحقيقية. ويومًا بعد يوم، وأسبوعًا بعد أسبوع، فى صيف يعتبر من أسوأ ما عرف التاريخ قيظًا، أكب تجار وممولو الإسكندرية على سجلاتهم المهملة وحسابات الخزانة المصرية الخفية، وقد عيل صبرهم من شدة الحرارة. وعندما يتم الاتفاق على أى رقم يظل هناك نضال لجمع المبلغ، إذ إن جيوب إسماعيل خالية الوفاض وسندات الخزانة هبطت إلى الحضيض منذ عهد سعيد. وما كان باقيًا من المال كان لابد من توزيعه بين المطالبين الصارخين وفقًا لدرجة إلحاح مطالبهم وقوتها وملاءمتها. وفى نفس الوقت تضعضعت أرصدة هذه الشركات بحيث لم تعد كل أموال أفريقيا قادرة على إعادتها إلى الوضع السليم. وأصبحت أوربا مقتنعة (ولها الحق) بأن معظم الأعمال التجارية بمصر متعفنة.

وكان بنك ديرفيو وشركاه إحدى هذه الشركات التى أراحتها عودة إسماعيل، وكانت هذه الشركة تحاول أن تنهض من تحت أنقاض شركة ديديبه - ديرفيو والشركة الزراعية. وحاليا كان انشغال ديرفيو بمصير شقيقه يفوق كل الاعتبارات الأخرى. وكمحاولة لإغراء أندريه للاستمرار فى مساعدته، أعد ديرفيو تقريرًا عن شركة ديديبه - ديرفيو مؤكدًا مساهمتها فى تطوير (الصناعة الفرنسية).

«إن نشاط هذه الشركة أوضح فى مصر أن صناعة فرنسا العظيمة تستطيع منافسة صناعة إنجلترا وألمانيا».

أما لماذا استمر ديرفيو فى هذه الأحاديث المتعصبة للوطن مع ممول لا مكان للعواطف عنده مثل أندريه، فمسألة محيرة. ولابد أن يستنتج الإنسان أنه أيا كانت أفكار أندريه الحقيقية عن هذا الاقحام للتفاهات العاطفية فى المشاكل المالية، فلابد أنه كان من الكياسة والحرص بحيث لا يسىء إلى مشاعر صديقه - باستثناء واحد عند ما أنبه فى عام ١٨٦٥ وقال له: «أنت تكتب كثيرًا». ومن الواضح أن ديرفيو كان يظن أنه يتحدث إلى شخص متعاطف. وفى نفس الوقت اضطر ديرفيو إلى اتخاذ إجراءاته الخاصة. فلكى يمنع توقف الدفع «قدم» إلى جوستاف المبلغ الذى يطالب به الحكومة المصرية والشركة الزراعية (حوالى ٧٠٠ ألف فرنك) وأخذه ديرفيو باسم شركته هو. وكان معنى هذا فى الواقع أنه نقل المخاطرة من كتفى شقيقه إلى كتفيه. ولكن حتى هذا لم يكن إلا حلا مؤقتًا. فبعد شهر آخر (بنهاية يوليو) كان لابد من تدبير مبالغ أخرى لمواجهة حلول مواعيد دفع الأوراق المالية لشركة ديديبه - ديرفيو.

وبالإضافة إلى شركة ديديبه ديرفيو كانت هناك أيضًا الشركة الزراعية. وفى خطاب بتاريخ ٨ يوليو كتب ديرفيو إلى أندريه يرجوه أن يجعل وزير الخارجية الفرنسية يكتب إلى القنصل الفرنسى بالإسكندرية لتأكيد مطالب المساهمين الفرنسيين. فالتاجر الإنجليزى مستر لوبوك استطاع أن يحصل على خطاب من لورد كلارند إلى القنصل الإنجليزى، وقد يكون من المفيد أن يصل إلى مسيو أوتريه تذكرة مماثلة من وزارة الخارجية الفرنسية. ويقترح ديرفيو أن أصدقاء أندريه من عائلة هاين قد يستطيعون استخدام نفوذهم لدى أشيل فولد وزير المالية.

إن ديرفيو يفضل أن يأتى الضغط باسم الشركة الزراعية من أوربا، فهو مشغول جدا بتقديم حالة شركته إلى الحكومة المصرية. وفى ١٩ أغسطس أعلن ديرفيو لأندريه فى لهجة متعبة وقورة تتناقض مع زهو السنوات السابقة، إن إسماعيل وافق على أن يحل محله فى أسهم الشركة الزراعية وائتمانها. واتفق على أن يأخذ ديرفيو ٣ مليون فرنك «لابد أنك ستقدر كم أشعر بالارتياح الآن». وأندريه أيضًا كان مرتاحًا لهذه الأنباء فهذه الأسهم التى أخذها إسماعيل

بالإضافة إلى الجزء الذى اشتراه من أوبنهايم يجعل نصيب إسماعيل ٥ ملايين فرنك فى الشركة الزراعية (ذلك ضمان للأطراف المعنية الأخرى بالوصول إلى حل كامل، باسترداد نفوذهم). ووعد ديرفيو أن يعمل من أجل هذا الهدف.

غير أن مثل هذا الحل كان ما زال بعيدًا، وديرفيو لم ينه كل مشاكله المباشرة. فهو يتطلع إلى تصفية شركته الخاصة التى توقفت تقريبًا عن أى نشاط مالى منذ أن قطع أندريه عنها الأرصدة فى مايو. وكان عام ٦٥ - ١٨٦٦ عامًا بائسًا دمرت فيه الخسارات كل الاحتياطيات المتراكمة. بل والتهمت ما بين ١٠٪، ١٢٪ من رأس المال. وكان ديرفيو يأمل أن يعوض هذا بنهاية ٦٦ - ١٨٦٧ بحيث يكون قادرًا على أن يسدد للمساهمين المبالغ الكاملة لاستثماراتهم. أضف إلى ذلك أن هناك بعض العمليات التى ينتظر أن تحقق ربحًا مجزيًا:

«من بين أشياء أخرى هناك امتياز بناء أرصفة ميناء الإسكندرية الذى منح لشركتى منذ أكثر من عامين والذى أنوى الاتفاق مع الخديوى على إلغائه. وهذه العملية وحدها ستعطينا ٢٥٠ ألف فرنك. إننى أعتمد أيضًا على عدد قليل من العمليات الجديدة من الخديوى إذ إنه لا يرغب فى أن تصفى شركة (كانت محل رعايته ومساعدته) أعمالها بخسارة».

تفاخر ديرفيو دائمًا بدقته وإنصافه فى معاملاته، فى مجتمع واقتصاد كانت الفضيلة فيه استثناء نادرًا، بما فى ذلك الفضائل السلبية كالأمانة، وحرص دائمًا على أن يبعد نفسه عن الجشع والنهب، على عكس بريفى الذى جعلت انتهاكاته وتدبيراته من حاشية سعيد «وإلى حد أقل إسماعيل» رمزًا للفساد. أما اليوم وديرفيو يهبط إلى أسفل فقد انضم بلا وعى إلى صفوف أمثال بريفى. إنه لم يصنع أى شىء أبدًا نحو بناء أرصفة ميناء الإسكندرية، والحق أنه كان جديرًا لأن يُطالَب بالتعويض لفشله فى تنفيذ العقد، ومع ذلك أراد أن يحقق ربحًا قدره ٢٥ ألف فرنك لعدم تنفيذ العقد، أما عن العمليات الجديدة فليس هناك سبب فى العالم يدعو إسماعيل إلى إنقاذ البنك من تصفية أعماله بخسارة على حسابه الخاص، لا سبب على الإطلاق إلا أن الشركات الأوربية لا ينبغى لها أن تخسر مالا فى مصر، وإذا كانت الحكومة ساعدت بالفعل عديدًا من البيوت المالية، فلابد أن تساعد بيت ديرفيو كذلك.

إن ديرفيو كان فى حاجة إلى مساعدة إسماعيل ولم يعد قادرًا على الاعتماد على مساعدة كبيرة من باريس. وفى ١٩ أغسطس ١٨٦٦ كتب ديرفيو إلى أندريه يطلب منه أن يقدم له ائتمانًا مرة أخرى: «أشكرك مقدمًا على أى رقم ستقرره. أنت تعرف موقفنا وطريقتنا فى العمل..» إن أندريه يعرف هذا جيدًا، ومنح ديرفيو ٣٠٠ ألف - ٤٠٠ ألف فرنك وأخبره أن النشاط سيكون طيبًا إذا استمر السلام (فليمنحنا الله القدرة على تجنب شرور الحرب وأن يمنح

المسئول عن حكمنا هنا (نابليون) الحكمة التى يحتاجها حتى لا يلقى بنا إلى مغامرة)، ويذكر أندريه ديرفيو أن التطبيق المثابر للوسائل المصرفية (النقية) التقليدية سوف يساعده على تعويض الخسارات السابقة «وخيبة الأمل المحتملة» من جراء التصفية، وأخبره أيضًا أن يلزم شركة شقيقه بقانون محدد «نحن نعتبر أن هذه الشركة هى واقعيًا فى حالة تصفية. ولشهور قليلة مقبلة وإلى أن تتقدم الشركة فى هذه المهمة، لا ينبغى عليها أن تفعل أى نشاط جديد أو تقبل أى التزامات جديدة».

وفى خلال أيام قليلة، فى ١٧ سبتمبر على وجه التحديد، كتب أندريه إلى ديرفيو مرة أخرى. وفى هذا الخطاب رفض أندريه اقتراح ديرفيو بأن يبيع إما على أساس العمولة أو مناصفة حوالى ٥٠٠ ألف فرنك سندات مصرية اشتراها ديرفيو بسعر ١٦٪ ويلاحظ أندريه أن شركة السويس قد أصابت ديرفيو بلكمة، وأن هذا (الصنبور لم يغلق بعد) وفى نفس الخطاب يطلب أندريه من ديرفيو ألا يرسل أى سندات مصرية كغطاء لكمبيالاته، وهو قيد معجز لرجل توقع أن تأتى معظم موارده فى المستقبل من الحكومة المصرية.

❋❋❋

إن إسماعيل خيب آمال ديرفيو. فأيا كانت نوايا الخديوى، لم يستطع أن يوفى بما اتفق عليه فى أغسطس مع ديرفيو ما دامت الخزانة خاوية والإيرادات منكمشة. والأكثر من ذلك أن المال القليل المتاح لابد أن يذهب بعيدًا، فقد وافق إسماعيل على مضاعفة الجزية إلى القسطنطينية بغية إغراء السلطان على منح الفرمان الجديد، وهناك أيضًا الأقساط المدفوعة لشركة القناة التى أصبحت أكبر وأكثر تكرارًا منذ اتفاقات يناير وفبراير، وهناك تعلق إسماعيل باليخوت والقصور والمتع المشابهة التى لم تقل على رغم تدهور الموارد. فإسماعيل أمير أصيل وهو لا يدع الأعمال التجارية تتدخل فى الأشياء الهامة فى الحياة. وليس من الغريب إذن أنه كلما تقدم العام وتحول الصيف إلى خريف ظلت معظم المطالب الناجمة من أزمة الربيع قائمة كما هى، ولم يكن ديرفيو إلا واحدًا من جمهرة المطالبين.

وكلل المطالبين كان على ديرفيو أن ينتظر، بصرف النظر عن اتفاقه مع الخديوى. وكمعظم المطالبين لم يكن فى الوضع الذى يسمح له بالانتظار. ولم تنفع تأكيدات الحكومة المصرية، بل إنها ساعدت على نفاذ صبره. وينبغى الاعتراف أن المقرضين - حتى فى أفضل الظروف - ليسوا من السهولة بحيث تقنعهم الكلمات وفى هذا الظرف كانت هناك «فجاجة» فى اعتذارات إسماعيل، شىء يدعو إلى الشك فى تسويفه، شىء زئبقى فى وعوده. كان عنده أمل غامض (وهذا ما أحسه الدائنون) أنه بمضى الزمن وإجهاد مطالبيه وبدفن المطالب والمشاكل فى

الماضى يستطيع أن يتمكن من إخفاء كل شىء: الديون والمطالب والناس، وبالإضافة إلى ذلك كانت لدى إسماعيل رغبة فى النكاية بدائنيه، فهو يشعر بسعادة فى تعذيب معذبيه. وبالطبع كان هذا سخفًا، فالتأخير يزيد من قوة إلحاح الدائن ويضفى على أشد المطالب سخافة معقولية المطلب القديم. ولكن موقف إسماعيل لم يكن إلا رد فعل رجل. خطأ وصوابًا، ليس لديه وسائل يدافع بها حتى عن حقه فى الوقوف أمام خصومه الأشد قوة.

وفى أوائل سبتمبر سنة ١٨٦٦ بدأ ديرفيو إجراءاته القانونية ضد الشركة الزراعية مطالبًا أن تعلن الشركة إفلاسها، بدلا من أن تظل فى حالة تصفية، وكان ديرفيو يأمل أن يبكر فى استرداد ماله، وأن يقيد الخديو. ثم وافق ديرفيو بعد ذلك مباشرة على أن يعطى الشركة فرصة حتى ١٦ سبتمبر يأمل أن يتفق مع إسماعيل خلال هذه الفترة. وجاء يوم ١٦ ومضى مليئًا بتأكيدات جديدة وإن كان بلا نقود. واستأنف ديرفيو إجراءاته القانونية، ثم أثناه إسماعيل عنها، وهكذا حتى جاء الخريف وفى نهاية أكتوبر غادر إسماعيل القاهرة إلى الصعيد دون أن يترك أية تعليمات بخصوص تنفيذ اتفاقية أغسطس. وإذ فاض صبر ديرفيو، قطع المفاوضات وحول هجومه من الشركة الزراعية إلى إسماعيل نفسه.

وهكذا وقعت القطيعة أخيرًا. ورفع بنك ديرفيو وشركاه قضية من خلال القنصلية الفرنسية. وكتب جالو إلى أندريه يقول: إن ديرفيو (قد سئم أن يرى الالتزامات لا تنفذ، والوعود لا تحترم، والتضحية لا تعوض، وأن يكون الولاء المخلص القديم غير مقدر).

وكان الشريكان واثقين من الانتصار. وكما يقول جالو: لقد عملا كثيرا لحساب إسماعيل، وهما يعرفان الكثير عنه.

«إن كل شىء يقنعنا إذن أنه لابد من الوصول إلى اتفاق، وأنه سيكون متفقًا مع مصالحنا. وإذا أدى هذا الاتفاق إلى استرداد أموالنا وتغطية خساراتنا فلسوف نكون سعداء تمامًا. سنتتبع إذن بعناية وحرص إنهاء خلافنا مع الخديوى، ونرجو أن نوفق فى منح مساهمينا تصفية لا تجور على رأس المال الذى أودعوه عندنا».

إن ديرفيو كان يملك معلومات محرجة بل مدمرة لإسماعيل، وكان مستعدًا أن يبيع سكوته له. وليس من المحتمل أن رجلا مثل ادوارد ديرفيو يقدم واعيًا على استخدام أسلوب الابتزاز – الابتزاز الشائع، أى هذا النوع الكريه. الذى ينتفع من عواطف وآثام البشر العاديين. ولكن كان هذا ابتزازًا مغايرًا فالخديوى ليس بشرًا عاديا، وآثام السياسة والمالية الدولية أدعى إلى الاحترام وبالتالى أكثر فائدة ألف مرة من مخالفات الوصايا العشر. تلك كانت الحدود القائمة بين سوء السمعة والاحترام.

أضف إلى ذلك أن ديرفيو كان ولا شك رجلا مخلصًا يعيش بضميره، ولم يكن ضميره من هذا النوع الجامد المستبد الذى يقف على البعد فى برود ويفرض قانونًا مطلقًا فى الصواب والخطأ، بل كان ديرفيو على علاقة طيبة بضميره. كانا صديقين يفهمان بعضهما ويدركان أن الحياة ليست بالبساطة التى تبدو بها أحيانًا. وفى مثل هذا الجو من التفاهم المتبادل لم يكن تبرير هذا الابتزاز فى التعامل مع إسماعيل يفرض مشكلة صعبة على ديرفيو.

وأخيرًا ينبغى أن نتذكر أن ديرفيو كان بشرًا، وأن عليه أن يكون شيئًا آخر إذا أراد أن يقاوم إغراء استخدام الأسلحة التى بين يديه ضد إسماعيل على الأقل لإرهابه. والصعوبة أن هؤلاء الذين يبلغون حدًا من الضعف بحيث لا يستطيعون الارهاب هم فى النادر من القوة بحيث يستطيعون منع الضربة. ومطالب ديرفيو الأصلية – سواء أمكن تبريرها أم لا – كانت متواضعة تمامًا: كتب جالو أنهم سيكونون مسرورين إذا انتهى كل شىء بدون خسارة. وبعد ذلك بشهر كان ديرفيو يطلب ١٠٪ عن كل سنة ويشعر برضاه عن نفسه لتواضعه: «إن مطالبنا تنتهى إلى هذا: أن نستطيع تغطية خسارتنا على رأس المال حتى ٣٠ يونيو الماضى وأن نعطى مساهمينا ١٠٪ فائدة عن السنة الماضية وعن السنة الحالية. إننى لم أرد أن تكون القضية ضد الخديوى قائمة على المبالغة، فموقفى لا يقوم إلا على أساس الحق والعدالة، ولو أردت أن أستخدام الأسلحة التى وضعتها علاقاتى الخاصة به فى يدى، لكان من الممكن أن أطلب الملايين. إنه يعرف ذلك جيدًا. وأنت تستطيع أن تفهم أن من صالحه أن يدفع لى كل ما أطلبه، إذ أننى لا أطلب غير الأشياء العادلة والتى ليست محل خلاف».

ويبدو إذن أن الكتمان كان جزءًا من تبرير ديرفيو لمطالبه. فطالما كان يطلب من إسماعيل أقل مما يستطيع أن يطلب، طالما ظل محدودًا بما يشعر أنه يستحقه فعلا، أمكن لديرفيو أن يتظاهر أنه لا يمارس الابتزاز فى حقيقة الأمر. ومن المؤكد أن أساتذة الإفتاء فقط هم الذين يستطيعون أن يجدوا فرقًا له معناه بين الدفع خوفًا من فضائح كريهة، والدفع اعترافًا بالفضل لعدم كشفها؛ وديرفيو لم يكن مفتيًا، على أن الشىء الملفت هو كيف أن مطالب الضمير تزيد درجة الرؤية وحدة الذهن، بحيث يرى الإنسان بسرعة كل الأشياء التى يمكن أن تخفف من تأنيب ضميره له، وأن ينسج منها تبريرًا فى ذهنه.

***

ومضت الشهور التالية وديرفيو يفاوض إسماعيل، تارة يساومه وتارة يهدده. ومنذ ٢٧ ديسمبر ١٨٦٦ عندما ذهب ديرفيو والقنصل الفرنسى أوترى إلى القاهرة للحصول على رد إسماعيل – إلى يناير ثم فبراير سنة ١٨٦٧ لم يغادر ديرفيو العاصمة. وفى ١٦ يناير وافق رجب

باشا وزير الشئون الخارجية باسم الخديوى على إعادة تنفيذ اتفاق أغسطس ١٨٦٦، وأن يدفع لديرفيو وشركاه تعويضًا إضافيا قدره ١٠٠ ألف جنيه. ومن قبيل المصادفة. أن هذا المبلغ هو نصيب إسماعيل فى الشركة. وهكذا فبينما يصفى ديرفيو شركته فى ٢٠ يونيو ويسدد لشركائه مالهم، فإن إسماعيل لا يحصل على شيء بالفعل.

وتركت هذه الاتفاقية «فى المبادئ» كل التفاصيل لتحسم بعد ذلك وعددًا من الخلافات الفرعية أيضًا، وبعد ذلك تأتى مشكلة الدفع. وفى نفس الوقت كان ديرفيو يستعد فى نشاط لتنظيم بنك جديد. كتب إلى أندريه فى ١٨ فبراير سنة ١٨٦٧ يقول: «إن استمرار أعمالنا سيتكفل به مسيو أميك، ابن أخت جالو، وهو المدير المسئول بالإضافة إلى مسيو مونشكور الشريك الحالى لأخى. ونرجو أن نستطيع أن نقدم لهم مساهمة من ١,٥٠٠ ألف إلى مليونى فرنك. وسيقتصر عملهم بالتأكيد على الأعمال المصرفية وأعمال السمسرة والصفقات التجارية بعمولة. وأرجو أن تكون راغبًا فى تقديم الثقة والمساعدة اللتين منحتهما لنا. وأنهم يستحقون هذا من جميع الوجوه».

وكان لدى ديرفيو خطط مماثلة لشركة شقيقه، إذ تقفل الشركة فرعها فى الإسكندرية، وتعيد تنظيم مكاتبها فى باريس. وفى نفس الوقت كان ديرفيو يساعد هذه الشركة على أن تنهى أعمالها بفتح أرصدة متتالية لها مع بنك ماركوارد عن طريق كل تسديد يتم من جانب الخزانة المصرية.

أما عن نفسه، فقد استعد ديرفيو لاعتزال العمل «لست طموحًا وسأكتفى بالمساعدة التى أستطيع أن أعطيها للشركتين فى الإسكندرية وباريس». ومع ذلك ظل يأمل أن يتدخل من حين لآخر فى أعمال الخديوى المالية «سأعود إلى مصر كثيرًا لقضاء الشتاء فيها، وهناك ما يجعلنى أعتقد أن علاقاتى الشخصية بالخديوى ستعود من جديد إلى سابق عهدها بالصورة التى تعطى أرباحًا أكثر لا لى فحسب وإنما على وجه الخصوص للشركتين التى أنظمهما».

وحل مارس محل فبراير ثم أبريل ثم مايو. وفى ٧ مايو سنة ١٨٦٦ نفذت الحكومة المصرية وعدها فى يناير ودفعت لبنك ديرفيو وشركاه، ٢,٥٠٠ ألف فرنك عن أسهم فى الشركة الزراعية، ١,٤٠٠,٠٠٠ فرنك عن أرصدة فى نفس الشركة، ١,٥٠٠,٠٠٠ فرنك تعويضًا إضافيا عن خسارات شتى. وفى مقابل ذلك أعفى بنك ديرفيو وشركاه من التزامهما بمنح عقود أشغال عامة تبلغ ٤٠ مليون فرنك للشركة المساهمة لم ينجح ديرفيو فى إنشائها. وهذا ما سمى فى مصر آنذاك بفترة «التعويض».

***

وفى ١٨ مايو سنة ١٨٦٧ كتب ديرفيو إلى أندريه ومن خلاله إلى كل شركائه فى باريس يعلن أن الحكومة دفعت حسب الاتفاق، ويدعو إلى اجتماع للمؤسسين فى الإسكندرية فى ١٧ يونيو لمناقشة التصفية القادمة. وبين المسائل الموضوعة أمام المجتمعين كان هناك:

(١) ... ما إذا كان بعضهم (من بين المقيمين فى مصر) لا يعطى جزءًا من أمواله بغرض استعادة الاستفادة منه. وتقدم التقديرات الموضوعة بعض الفرص للمضاربة.

(٢) ... ما إذا كان من المناسب إنشاء شركة جديدة، إما شركة مساهمة أو شركة محدودة للانتفاع بأقصى ما يمكن من حساب التصفية وللاستفادة من عملاء الشركة القديمة.

ولسنا نعرف استجابة المساهمين فى الإسكندرية للاقتراح الأول فالأرجح أن أحدًا منهم لم يكن يود أن يقحم نفسه فى هذا النوع من المضاربة. وكما تبين بعد ذلك لم تكن تصفية الشركة أمرًا سهلا كما توقع ديرفيو على الرغم من هدية إسماعيل التى بلغت ٦,٤٠٠,٠٠٠ فرنك أى حوالى ثلثى رأس المال كله. وكان جزء كبير من أموال البنك مجمدًا فى أراض ومصانع وأشياء أخرى ليست أوراقًا مالية. وبدلا من الانتهاء قبل الموعد المحدد فى يونيو سنة ١٨٦٧ كان ديرفيو ما زال يصفى أعماله بعد ذلك بعامين. أما عن الـ ١٠٪ فائدة التى وعد بها شركاءه (رفع ديرفيو هذا التقدير إلى ١٦٪ فى خطاب بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٨٦٧) فلم يتحقق منه شيئًا. وفى النهاية استرد حملة الأسهم أموالهم وحمدوا الله على ذلك.

إن ديرفيو كان يضيع وقته عندما اقترح على أندريه الاقتراح الثانى. وفى ٢٨ مايو (ربما كان خطاب ديرفيو فى الثامن عشر قد وصل فى التو) كتب أندريه بسرعة إلى ت.ن. أنسلين المستشار العام للقنصلية الهولندية بالإسكندرية يطلب منه أن يمثل بنك ماركوارد فى التصفية. لاحظ أن هذا هو نفس الشخص الذى كان مراقبًا للشركة الزراعية والذى أدان ديرفيو عجزه الفاضح فى خطاب إلى باريس، ومن الواضح أن أندريه لم يكن يعبأ كثيرًا بآراء صديقه. كتب أندريه إلى أنسلين مؤكدًا «أننا نود أن تتم التصفية فى أسرع وقت، ولسنا نرغب فى الاحتفاظ بأية مصالح فى الشركة الجديدة التى قد تنظم بهدف الاستمرار فى أعمال ديرفيو وشركاه. وهكذا فعليك فيما يتعلق بنا أن تستخدم نفوذك وصوتك لتضمن سداد مبالغنا بطريقة فورية وبسيطة ونافعة».